«الخوذ البيضاء» ينددون بمقتل 8 متطوعين بغارة جوية في حماة

قوات سوريا الديمقراطية تعلن سيطرتها على كامل الطبقة

غنائم حصلت عليها قوات سوريا الديمقراطية بعد أن طردت «داعش» من مدينة الطبقة

عناصر من الدفاع المدني السوري «الخوذ البيضاء»

■ روسيا تقترح إدخال قوات فصل لخطوط التماس بين النظام والمعارضة
■ الدفعة السابعة من أهالي حي الوعر تغادر باتجاه إدلب
■ خروج 7 مستشفيات من الخدمة بسبب القصف الروسي وغارات النظام
■ المرصد: أكثر من 5 آلاف طفل قتلوا بضربات روسية في سوريا

عواصم – «وكالات»: أكد الناطق باسم قوات سوريا الديمقراطية العميد طلال سلو الإثنين السيطرة على كامل مدينة الطبقة من قبضة داعش.

وكانت قوّات سوريا الديمقراطية المؤلفة من فصائل كردية و عربية تدعمها واشنطن، سيطرت بالأمس على أكثر من 70 في المئة من المدينة، وفق المرصد السوري لحقوق الإنسان.

ونشرت قوات سوريا الديمقراطية صورا تظهر بحسب قولها أغراضا تم جمعها في الأحياء التي تمت السيطرة عليها مؤخرا في المدينة، من بينها أسلحة وذخائر.

وتحظى مدينة الطبقة التي يسيطر عليها داعش منذ عام 2014 باهمية استراتيجية مزدوجة، باعتبار انها تفتح الطريق امام قوات سوريا الديمقراطية إلى الرقة، معقل داعش في سوريا، وتضم سدا مائيا هو الأكبر في البلاد.

وتاتي عملية السيطرة الكاملة بعد أسبوع على دخول قوات سوريا الديمقراطية هذه المدينة الواقعة على بعد 55 كلم غرب الرقة.

وتواجه قوات سوريا الديمقراطية مقاومة شرسة من مقاتلي التنظيم، الذين يستخدمون طائرات مسيرة مسلحة، على غرار ما يفعلونه ضد القوات العراقية، التي تحاول طردهم من مدينة الموصل كبرى مدن شمال العراق.

وبحسب المرصد، اعتمد التنظيم منذ حصار المدينة على إرسال انتحاريين وسيارات مفخخة إلى مواقع قوات سوريا الديمقراطية، في محاولة لإعاقة تقدمهم، وهو الأسلوب الذي يعتمده في كل الجبهات التي يخسر سيطرته عليها.

وتقع المدينة التي كان عناصر تنظيم داعش يستخدمونها قاعدة للقيادة، وتضم السجن الأبرز للتنظيم، بالقرب من سد مهم يحمل اسمها، لا يزال خاضعا لسيطرته.

وتندرج السيطرة على مدينة الطبقة في إطار حملة « غضب الفرات »، التي بدأتها قوات سوريا الديمقراطية، بدعم من التحالف الدولي في نوفمبر لطرد تنظيم داعش من الرقة.

من جانب آخر، نددت هيئة «الدفاع المدني السوري»، التي تتخصص في أعمال الإنقاذ في مناطق خارج سيطرة حكومة دمشق، بمقتل ثمانية من المتطوعين في صفوفها في هجوم على أحد مراكزها في محافظة حماة بوسط سوريا.

وفي بيان صدر خلال الساعات الأخيرة، أشار من يسمون أيضا أصحاب «الخوذ البيضاء» إلى تعرض مركزهم في بلدة كفر زيتا بريف حماة الشمالي لقصف جوي السبت، بواسطة طائرات غير معروف ما إذا كانت تنتمي إلى حكومة بشار الأسد أو روسيا.

وتعرض الموقع للهجوم ظهر السبت بقنابل من طراز «Earthquake Bomb»، دمرت المخبأ الواقع تحت الأرض، حيث كان يحتمي فريق مكون من ثمانية عناصر تابعين للهيئة.

وندد البيان أيضا بتعرض المنطقة للقصف بعد ذلك لعدة ساعات، ما أعاق إمكانية إنقاذ الضحايا بشكل فوري.

وذكر الدفاع المدني السوري أن «ما لا يقل عن 185 من أعضائه فقدوا حياتهم في سوريا، منذ بداية النزاع في مارس 2011».

وبحسب تقديرات صادرة أمس بواسطة منظمة «إتحاد المنظمات الطبية الإغاثية»، فإن «15 مركزا طبيا في سوريا تعرضت للقصف خلال أبريل الماضي».

من ناحية أخرى صرح عضو في المعارضة السورية المسلحة بأن روسيا طرحت فكرة إنشاء مناطق خاصة للتخفيف من حدة التوتر بين القوات الحكومية والمعارضة المسلحة، وكذلك إدخال قوات من دول محايدة إلى خطوط التماس.

ونقل موقع «روسيا اليوم» أمس الإثنين، عن عضو وفد الفصائل المسلحة ووفد الهيئة العليا للتفاوض، فاتح حسون، القول في تصريح صحفي: «لم يتم تحديد الدول التي ستشارك في تلك القوات التي سيتم نشرها على خطوط التماس بين طرفي الصراع في سوريا»، لكنه أكد أن الدول المشاركة بقواتها ستكون محايدة وغير مشاركة بالمعارك الجارية حاليا في سوريا.

وأكد عضو وفد الهيئة العليا للتفاوض، أنه لم يكن هناك أي طرح لأسماء دول، وفي حال تمت الموافقة من قبل أطراف الصراع على اقتراح موسكو، فسيتم إنشاء مجموعة عمل، وهي التي ستختار بدورها الدول التي ستشارك في تشكيل تلك القوات.

وتابع حسون قائلا: «روسيا ضامن لبدء العملية السياسية والاتفاقات التي تم التوصل إليها مع النظام السوري، وذلك يتطلب من المجتمع الدولي تدخلا أكبر في محادثات أستانة، كما أن روسيا تطالب بتدخل دولي أكبر في مؤتمرات أستانة، وحقيقة هذا شيء مشجع».

وأكد حسون في تصريحه لوكالة «نوفوستي» الروسية، أن هناك مقترحات من الجانب الروسي تظهر جديته حيال تثبيت وقف إطلاق النار وإقامة مناطق تخفيف التصعيد وضم بعض اللاعبين الدوليين إلى هذه الاتفاقيات الجديدة.

وتعقد الجولة الجديدة للمحادثات حول سوريا في أستانة يومي الأربعاء والخميس القادمين.

من جانب آخر بدأت الدفعة السابعة من مقاتلي حي الوعر في مدينة حمص وعائلاتهم والمدنيين الراغبين بالخروج من الحي، بالمسير اتجاه محافظة إدلب، الأحد.

وذكرت مصادر إن «تلك الحافلات غادرت باتجاه طريق حمص- سلمية- الرهجان بريف حماة الشمالي الشرقي»، بحسب المرصد السوري لحقوق الإنسان، أمس الإثنين.

وكان المرصد نشر صباح اليوم، أن «الحافلات بدأت بالدخول إلى الحي لنقل المتجمعين من أبناء الحي إلى خارج الحي حيث تجتمع حافلات السفر، لاستكمال عملية إخراجهم من الحي تمهيدا لبدء انطلاق الحافلات نحو وجهتها، وهذه هي الدفعة السابعة التي تخرج من الحي، والدفعة الثانية التي تتجه إلى إدلب».

من جهة أخرى أعلن مسؤولان طبيان يعملان في منطقة إدلب الواقعة تحت سيطرة فصائل معارضة في شمال غرب سوريا، أن سبعة مستشفيات ومستوصفات باتت خارج الخدمة في هذه المنطقة خلال شهر أبريل نتيجة الغارات الجوية لقوات النظام والقوات الروسية.

وقال رئيس دائرة المشافي في مديرية صحة إدلب عبد الحميد دباك إنه «خلال شهر أبريل تم استهداف المشافي في ريف إدلب الجنوبي بشكل ممنهج وواضح».

وعدد دباك سبع مؤسسات طبية على الأقل باتت خارج الخدمة، مضيفا أنه نتيجة هذا القصف «انتقل الضغط إلى ريف إدلب الشمالي وإلى المشافي الحدودية» مع تركيا.

وتابع أن العمل جار «على ترميم المشافي التي قصفت، لكن وللأسف فإن الطيران ما زال في الأجواء والقصف ما زال مستمراً».

ومن جهته، قال مدير صحة إدلب الطبيب منذر خليل لوكالة فرانس برس إنه «بعد استهداف مشافي النسائية والأطفال لم يبق لدينا الكثير من الحواضن والقواصات التي يمكن أن تستقبل الأطفال حديثي الولادة والذين يعانون من أمراض خاصة».

وأوضح أن ثلاثة مستشفيات أخرى في محافظة حماة المجاورة باتت أيضا خارج الخدمة.

وتتعرض محافظة إدلب الواقعة تحت سيطرة فصائل مسلحة معارضة للقصف الجوي السوري والروسي منذ العام 2015.

ومن جهته، قال مدير المرصد السوري لحقوق الإنسان رامي عبد الرحمن إن «المستشفيات تستهدف عمداً خصوصاً في جنوب محافظة إدلب وشمال محافظة حماة».

وأضاف عبد الرحمن أن «قصف هذه المناطق يأتي في سياق تطبيق سياسة الأرض المحروقة لإجبار السكان على النزوح وتدمير البنى التحتية».

وأكد عبد الرحمن أن سبعة مستشفيات تعرضت بالفعل للقصف مرات عدة في محافظة إدلب، ما أدى إلى خروجها عن الخدمة ومقتل عدد من المرضى بينهم أطفال.

وأوضح أن مستشفى واحداً تمكن من استئناف العمل، في حين استؤنف العمل في مستشفى آخر بشكل جزئي.

وأكد مراسل فرانس برس في محافظة إدلب وقوع خسائر كبيرة في منشآت طبية عدة.

وتعتبر منظمة الصحة العالمية أن سوريا هي البلد الأخطر في العالم للعاملين في المجال الطبي.

من جانب آخر تستمر طائرات سلاح الجو الروسي بتنفيذ ضرباتها مستهدفة المناطق السورية للشهر السابع عشر على التوالي، منذ بدء الضربات في 30 سبتمبر من العام 2015، وحتى الأحد، ووثق المرصد السوري لحقوق الإنسان مقتل 11932 مدنيا ومقاتلا من الفصائل الإسلامية والمقاتلة، بما فيها تنظيم فتح الشام (جبهة النصرة سابقا) وتنظيم داعش، في الآف الضربات الجوية الروسية التي استهدفت عدة محافظات سورية.

وتوزعت الخسائر البشرية وفقاً للمرصد، على الشكل التالي: «1267 طفلاً دون سن الثامنة عشر، و729 امرأة فوق سن الثامنة عشر، و3171 رجلاً وفتى»، إضافة لـ3358 عنصراً من تنظيم داعش، و3407 مقاتلين من الفصائل المقاتلة والإسلامية وجبهة فتح الشام والحزب الإسلامي التركستاني ومقاتلين من جنسيات عربية وأجنبية.

يشار إلى أن روسيا استخدمت خلال ضرباتها الجوية مادة Thermite، والتي تتألف من بودرة الألمنيوم وأكسيد الحديد، وتتسبب في حروق لكونها تواصل اشتعالها لنحو 180 ثانية، حيث أن هذه المادة تتواجد داخل القنابل التي استخدمتها الطائرات الروسية خلال الأسابيع الأخيرة في قصف الأراضي السورية، وهي قنابل عنقودية حارقة من نوع «RBK–500 ZAB 2.5 SM»، تزن نحو 500 كلغ، تلقى من الطائرات العسكرية، وتحمل قنيبلات صغيرة الحجم مضادة للأفراد والآليات، من نوع «AO 2.5 RTM»، يصل عددها ما بين 50 إلى 110 قنيبلة، محشوة بمادة Thermite، التي تتشظى منها عند استخدامها في القصف، بحيث يبلغ مدى القنيلة المضادة للأفراد والآليات من 20 إلى 30 متراً.

وعلى الرغم من استمرار روسيا في إطلاق الادعاءات والأكاذيب المتواصلة حول عدم قتل طائراته وضرباته الصاروخية للمدنيين، لا تزال روسيا الاتحادية، العضو الدائم في مجلس الأمن الدولي، مستمرة في قتل المدنيين السوريين، وسط استمرار المجتمع الدولي في صمته، والتعامي عن هذه المجازر والجرائم المرتكبة بحق السوريين، والتي تنفذها بذريعة محاربة «الإرهاب».

وأدان المرصد السوري لحقوق الإنسان استمرار قتل المدنيين في سوريا، ودعا مجلس الأمن الدولي والأمم المتحدة، للعمل بشكل أكثر جدية، «لوقف القتل اليومي بحق المواطنين السوريين الراغبين في الوصول إلى حياة آمنة بحرية وديمقراطية وعدالة ومساواة».

ليبيا: زيارة مفاجئة لوزير الخارجية النمساوي

وزير الخارجية النمساوي سيباستيان كورتس

طرابلس – «وكالات»: وصل وزير الخارجية النمساوي سيباستيان كورتس الإثنين إلى ليبيا، لإجراء محادثات حول أزمة اللاجئين، ومصالح اقتصادية نمساوية.

ومن المقرر أن يلتقي كورتس في العاصمة طرابلس حكومة الوفاق الوطني لرئيس الوزراء الليبي فايز السراج.

ولم تعلن الزيارة من قبل لأسباب أمنية.

ونقلت وكالة الأنباء النمساوية إيه بي إيه، عن كورتس قبل وصوله إلى ليبيا إنه يريد «وضع إشارة قوية لدعم حكومة الوفاق الوطني».

تجدر الإشارة إلى أن جماعات متمردة متناحرة تتقاتل منذ سقوط الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي في 2011 للسيطرة على البلاد.

وتكاد تكون سيطرة السراج معدومة خارج طرابلس، ويدعم الاتحاد الأوروبي في ليبيا تأسيس خفر للسواحل، لوقف تدفق المهاجرين الأفارقة عبر ليبيا، والبحر المتوسط على الاتحاد الأوروبي.

تونس: رئيس الوزراء يقيل وزيرة المالية ووزير التربية

تونس – «وكالات»: قال متحدث حكومي لرويترز «إن رئيس الوزراء التونسي يوسف الشاهد قرر إقالة وزيرة المالية لمياء الزريبي وإسناد حقيبتها بالإنابة إلى وزير الاستثمار فاضل عبد الكافي.

وقال المتحدث باسم رئيس الوزراء إن «الشاهد أقال أيضا وزير التربية ناجي جلول».

تأتي إقالة الزريبي بعد أسبوع من تصريحات قالت فيها «إن البنك المركزي سيقلص تدخلاته في ضخ العملة الأجنبية بالسوق، مما سيخفض قيمة الدينار الأمر الذي تسبب في هبوط لم يسبق له مثيل للدينار أمام اليورو والدولار».

«الإفتاء» المصرية: تحالف القبائل مع الجيش يقضي على حلم الإرهابيين بسيناء

قبائل سيناء

القاهرة – «وكالات»: قال مرصد الفتاوى التكفيرية والآراء المتشددة التابع لدار الإفتاء المصرية إن تحالف قبائل سيناء ضد التكفيريين، والتعاون فيما بينهم وبين رجال القوات المسلحة من أجل مساندة قوات إنفاذ القانون في مواجهة الإرهاب في سيناء؛ هو خطوة على طريق القضاء على الحلم الداعشي بإقامة ولاية في سيناء، واصفاً هذه الخطوة بالوطنية.

وأوضح مرصد الإفتاء أن مجموعة من قبائل سيناء قد أعلنت انضمامها أخيراً إلى تحالف قبلي لمواجهة الإرهاب والجماعات المتطرفة في سيناء، وتصفية عناصر التنظيم في كل ربوعها، ويأتي على رأس هذه المجموعة قبائل: الترابين والتياها والرميلات والسواركة.

وبيّن مرصد الإفتاء أهمية مثل هذه التحالفات القبلية بجانب المكافحة المسلحة لتجفيف منابع الإرهاب والقضاء على السيطرة المزعومة للإرهابيين على مناطق في سيناء، مؤكدا أن الجماعات الإرهابية كانت قد وضعت استراتيجيات بعيدة المدى من وقت مبكر في العامين 2010 و2011؛ لأجل السيطرة على المناطق الحدودية في الدول لإقامة إمارة إسلامية؛ تمهيدا لإقامة دولة الخلافة الإسلامية، كما يزعمون.

وأشار مرصد الإفتاء إلى أنه في العام 2011 نشر عبد الله بن محمد، أحد عناصر تنظيم القاعدة في ذلك الوقت، كتاب «المذكرات الاستراتيجية» عن مؤسسة المأسدة الإعلامية، أكد فيه على هذه الاستراتيجية، ومحاولة التنظيمات الإرهابية السيطرة على المناطق الحدودية مستغلة الأوضاع التي تعرّض لها العالم العربي في العام 2011م بقوله: «إنه من السهل علينا في ظل الأوضاع المرتقبة في المرحلة القادمة أن نستغل المساحات الجغرافية التي سنفقد فيها السيطرة المركزية لإقامة إمارة إسلامية كنواة لمشروع الخلافة الإسلامية، كمنطقة سيناء أو الأنبار أو واحات ليبيا أو دارفور والصحراء الغربية، ونكون قد أقمنا حكم الله في منطقة جغرافية على من فيها من السكان».

وحرصهم على الوجود في هذه المناطق الحدودية جاء لعجزهم عن تنفيذ مخططاتهم داخل المناطق المأهولة بالسكان، حسبما أكد صاحب المذكرات الاستراتيجية قائلا: «لأننا في مثل تلك المناطق لا نستطيع من خلالها تحريك الشارع الإسلامي؛ لأنها مناطق أقل أهمية بالنسبة لغيرها وقد تكون هامشية، ولا تحظى تضاريس تلك المناطق بأي موانع وسواتر طبيعية نستطيع من خلالها تحييد الأسلحة المتفوقة لدى الأعداء، كالطيران والمدرعات، ولا يوجد في تلك المناطق ثروات طبيعية يمكن استثمارها في دفع عجلة التنمية وبناء القوات العسكرية إلا ما ندر، وقد لا تنجح حتى في تأمين الحدود الدنيا من مستلزمات الحياة للسكان، وأي عقوبات تجارية تُفرض على مثل هذه المناطق سوف تجعلها في مأزق حقيقي، بعكس لو كانت ذات اكتفاء ذاتي في المياه والغذاء والحاجات الأساسية».

وأكد المرصد أن هذه الكلمات تؤكد حرص التنظيمات على بقاء هذه المناطق مشتعلة بالصراعات والتفجيرات طيلة الوقت، وعليه فقد أكد المرصد أن نجاح العمليات العسكرية للجيش بجانب تعاون القبائل سيقضي بصورة كبيرة على ما تطمح إليه هذه التنظيمات.

وتابع المرصد، أن دخول القبائل بجانب الجيش في هذه المكافحة له أهمية كبيرة، حسب وصف مراقبين؛ لأن الكثير من هذه التنظيمات يوجد في المناطق السكنية وبين أهالي سيناء؛ مما يعيق حركة الأجهزة الأمنية في مواجهة هذه التنظيمات، وبالتالي فإن تعاون القبائل مع الجيش في هذا الأمر يكشف هذه التنظيمات ويكشف عن أماكن وجود عناصرها، ويقضي على وسيلة دفاعية كانت تعطي للتنظيمات مزيداً من الحماية لصعوبة تعامل الأمن مع المناطق المأهولة بالسكان؛ خشية أن يوقع ضحايا من المدنيين.

وأكد مرصد الإفتاء أن هذه الخطوة تدل على أن عبء مكافحة هذه التنظيمات لا يقع على عاتق الجيش والمؤسسات الأمنية وحدها؛ إذ لا بد من تعاون الجميع للقضاء على هذا الخطر الداهم الذي يهدد المجتمع كله.

وطالب المرصد جميع القبائل بالانضمام إلى مثل هذه التحالفات التي تساهم بصورة كبيرة في تقليص المساحات التي يوجد بها أعضاء التنظيم، ويكشفهم لقوات الأمن، ويقضي على كافة الاستراتيجيات التي تم التخطيط لها في الماضي للنيل من الدولة المصرية.